



## القدس في برامج ومناهج التعليم ما قبل الجامعي جدلية الحضور والغياب «تونس مثالا»

أ. منال تادري

باحثة علم اجتماع، جامعة تونس

### المقدّمة

ارتبطت القضية الفلسطينية، التي هي حكاية صمود وبحث عن الحقوق، بمجموعة من الأحداث والمستجدّات التي شهدتها المنطقة على مرّ العقود، على اعتبار أنّها كانت -ولا زالت- محور صراع دموي أثر في حياة ملايين الناس سواء بالقتل أو بالتهجير.

هي قضية، عاشت تطورات وواجهت تحديات حلّها، ولا ننسى أن لها جذورًا وأسسًا قامت بها وعليها، وهي: نشأة الصهيونية وأجهزتها، ومرحلة الانتداب البريطاني، والنكبة الفلسطينية ومأساة الفلسطينيين، واليوم العصيب بإعلان قيام دولة إسرائيل رسمياً في فلسطين، ومجزرة دير ياسين، والانتفاضات الفلسطينية في وجه العدوان، وأبرزها: انتفاضة الحجارة، وانتفاضة الأقصى، وآخرها طوفان الأقصى 7 أكتوبر/ تشرين الأوّل 2023.

حروب قائمة، تهجير، قتل وترويع، هدم للمنازل وللمؤسسات وحتى للمستشفيات، صور يتم بثها تتجاوز العقل البشري وفيها من البشاعة واللاإنسانية الكثير.

أمام هذه الصور القاتمة، ربما المطلوب من العربيّ اتخاذ موقف عربيّ موحدٍ لإنقاذ الإنسان من المأساة الإنسانية، التي باتت واضحة للجميع، من خلال النقل المباشر لكل تفاصيل الحرب.

هو موقف عربيّ يتراوح منذ الأزل بين التضامن والخذلان إلى حدّ أنّ الفلسطينيّ بات يواجه العدوّ في صمت، مرارة صمت توارثها، لأن بات للعربيّ أيضاً مصالحه الخاصّة أمام تأجيل دائم لظهور الرأي العربيّ الموحد في خلق سياسة عربية تقول بالسلام الدائم لفلسطين ولكل الأراضي الفلسطينية وللإنسان الفلسطينيّ، الذي بات وحقوقه البسيطة خطّان متوازنان لا يلتقيان.

خلافاً لذلك، فإنّ بعض الدول العربية سعت وتسعى إلى إدراج القضية الفلسطينية بكل محطاتها التاريخية في برامج ومناهج التعليم، بغية نحت تاريخية هذه القضية، وما تحمله من خصال إنسانية عند الفلسطينيّ كالصمود، والغيرة على الأرض، والمطالبة بالحقوق بل وافتكاكها، كما واعتبار الأرض عرض الإنسان وشرفه، في شخصية الناشئة، ليكون العربيّ أينما كان فخوراً بتلك التفاصيل ويعتبرها تجارب حيّة، تشكّل وتنحت شخصيته العربية المؤمنة بالحق والعدالة، لا الظلم والاستيلاء على ملك الآخر.

وعليه، فإنّ بحثنا هذا هو عبارة عن قراءة حول مكانة القدس وصدى القضية الفلسطينية في البلاد التونسية، كإحدى البلدان العربية التي تعتبر أنّ القضية الفلسطينية هي قضيتها وقضية مواطنيها جيلاً بعد جيل، ومهما تغيرت الأنظمة السياسية فيها.

وفي هذا السياق، لعلّ الإشكالية الأبرز والأعمق والتي تراودنا دائماً هي كالاتي: «إلى أيّ مدى يصحّ القول اليوم بأنّه لإدراج القدس في مناهج وبرامج التعليم في البلاد التونسية دور مهمّ في تواصل تبنّي القضية الفلسطينية، واستدامتها لدى كل الفئات المجتمعية التونسية - كباراً وصغاراً، واعتبارها قضية عربية إنسانيّة، وليست فلسطينية فقط؟



## أولاً: القضية الفلسطينية: ثنائية الهجرة والاندماج الاجتماعي بالداخل والخارج

وقع الفلسطينيون تحت وطأة العديد من موجات التهجير القسري؛ وذلك لعدة أسباب، حيث أجبر كثير من السكان على الخروج من بيوتهم ومناطقهم الأصلية، ووصل الأمر كذلك لعمليات التهجير القسري في البلاد، التي استقروا فيها بعد نكبة 1948 وبنكسة 1967 وكذلك طوفان الأقصى 7 أكتوبر 2023.

فالمنفى، بالنسبة لهم، جرح لا يندمل، وحزن مبرح أو حياة مشوّهة، لكنه يغدو أداة مقاومة وتحرّر، كما أنه عالم خصوبة للإنسان الذي يتحرّر من ضيق المكان، ومن لزوم ما لا يلزمه من إكراهات التصرف بشكل مخصوص، استجابة لشروط مقررة يملئها الفكر والهوية. بل يتحرر من كل ما هو جاهز أو مصنوع مسبقاً على مقياس أمة، أو مجتمع، أو مكان، أو ذاكرة، أو سردية معيّنة.

إنهم نسبة كبيرة يقيمون في المنفى والأغلبية الساحقة تقيم في البلدان العربية، حيث تختلف ظروفهم حسب سياسات الدول المضيفة والمستجدات السياسية، والبنية الاجتماعية والظروف الاقتصادية، والأهم قرارات صناع القرار.

كما ويعبّر المنفى دوماً عن حالة انقطاع ونبت وإنبات وانفصال بين الكائن ووضع الطبيعي كوصف، ويحمل معنى الاقتلاع أشد العقوبات قسوة كإجراء، ويشير إلى البعد المعنوي والمادي عندما يتعلق الأمر بالمسافة، أمّا كمكان فهو مجال ما أو أي مجال سوى المجال الأصلي للإنسان (الجويلي، 1992، ص: 23).

إضافة إلى أن الهجرة واللجوء والتهجير القسري والنزوح، الذي يعاني منه الشعب الفلسطيني، تمثل صوراً متعددة لوجه واحد، وتنعكس سلباً على البنية الاجتماعية والديموغرافية والسياسية. بناءً على هذه الظروف، يمكن النظر إلى التهجير القسري بوصفه انتهاكاً فظاً لأمن الإنسان، بكل ما يتضمنه من عناصر، فهو يجرم الإنسان حقه في الأمن

والخصوصية في السكن، مكاناً وملكية ونسيج علاقات اجتماعية، وتاريخاً من الخبرات والمصالح المشتركة، وانتماء للمكان بكل ما تعنيه من رموز وذكريات، تشكل جميعاً رصيد الإنسان الثقافي والروحي (ياسين وعطوان، 2010، ص: 6-43).

فالثقافة الفلسطينية وحدة واحدة، هي في ذات الوقت تراعي الخصوصية المكانية، باعتبارها ضماناً للحفاظ على الشخصية الوطنية التي ما زالت تكابد وتتحدى وتقدم الأجوبة اليومية لأسئلة الحاضر والمستقبل، في مواجهة المشروع الصهيوني القائم على الاحتلال والتذويب والإبادة. فلا بد من مواصلة الإضاءة والتنوير على المسألة الثقافية (القليلي، 2004، ص: 1) والاجتماعية ذات الخصوصية الفلسطينية.

الذاكرة الجماعية هي النمط الحاسم لسيرورة المعرفة، بهذا المعنى هي ليست مجرد حالة من الإبداع الخيالي الهادف لتحقيق عناصر التوازن الحضاري المفقود وتجسيدها، بل إضافة لذلك فهي تشكل قيمة حقيقية واقعية انطلاقاً من وظيفتها المميزة، القائمة في المحافظة على العادات والقيم والمعتقدات. (دكروب، 1984، ص: 120).

فالذاكرة الجماعية تمتلك القدرة على التأثير في التاريخ والكيفية التي يتناول فيها التاريخ الماضي، وخاصة تلك المحطات التاريخية التي تستهوي الذاكرة الجماعية، وبالتالي فإنه يمكن لهذه الذاكرة أن تتدخل في صياغة بعض الأحداث التاريخية، بالشكل الذي يناسب المضمون الفكري والسياسي والأخلاقي لتلك الذاكرة.

ويبقى حق العودة هو الأساس في ذاكرة الفلسطينيين الذين يعيشون الشتات والتهجير، كما أنّ حق العودة يحتاج إلى ثقافة خاصة به، ليورث من جيل إلى جيل، ولعلّ من أشكال تلك الثقافة الناجعة: التواصل بين الداخل والخارج، في شكل جهود دؤوبة وصادقة وشعبية، ممّا يعطي نتائج إيجابية.

من جانب آخر نسجّل، وبوضوح، عملية الاندماج الاجتماعي الذي عاشه الشعب الفلسطيني في عدّة بلدان عربية، وهنا نخصّ بالذكر البلاد التونسية، فرغم الاختلاف في



العادات والتقاليد حصل الاندماج وفق بعض التشريعات والقوانين.

فالاندماج الاجتماعي هو الذي يتكامل فيه أعضاء المجموعة الواحدة من حيث الوظائف التي يؤديونها لبعضهم البعض، مثلهم في ذلك مثل تكامل الجسد السليم في أداء وظائفه، وبعبارة أخرى فإنّ الاندماج الاجتماعي يمكن أن نعرّفه بأنه الإدغام، أو هو تماثل واتساق في الفكر والعمل بين الأفراد. (بلقاسم، 2015، ص: 6).

إضافة إلى أنّ قضية اللاجئين والنازحين تكتسب، جرّاء الصراع العربي الإسرائيلي، أهمية خاصة من عدّة جوانب، ولا تقتصر على بعدها الإنساني، بل هي قضية شعب شرّد قسراً من أرضه تحت وطأة السلاح والقتل والتدمير للمنازل والأراضي. ناهيك عن كونها أصبحت محوراً رئيساً ورمزاً لا يمكن المساومة عليها في نضال الشعب الفلسطيني، الذي استطاع أن يحمي هذه القضية في المحافل الدولية والإقليمية والعربية، ونجح فعلاً في إخراجها من إطارها، كونها قضية عربية وإسلامية فقط إلى قضية دولية لها حضورها الفعّال في المحافل الدولية (الجبوري، 2008، ص: 37-53).

فمع الحرب الأخيرة نلاحظ أنّ المحتل يزداد بطشاً، ويزداد وحشية، أمام صمت عربيّ رهيب جدّاً ولا مبرّر له سوى إثبات فرضية أنّنا في زمن الفردانية بامتياز ولا غير. وعليه فإنّ ما يحدث هو عبارة عن ضرورة مؤلمة، بالمعنى التاريخي يعني هناك احتلال وتفصيل غير معهودة في بشاعتها، وأنه من الحتمية أن يطرد هذا المحتل، أي أن تتحرّر الأرض.

وتتعدّد القراءات حول هذا التوحّش في صورته غير المعتادة، فالبعض يرى أنها دليل على قرب نهايته، وفنائته؛ ذلك أنّ المسألة الفلسطينية، بشكل عام، لا تُفهم إلا إذا أدرجت في سياق عام، وهو: نظام عام رأسمالي مهيمن، صنع أو أوجد محمية عسكرية أو معسكر محميّ لحماية مصالح القوى الإمبريالية في منطقة الشرق الأوسط، مقابل ذلك، لكي يحمي هذه المصالح يجب أن يحمي، فهو إذن محمية حامية.

وتطور الأوضاع وظهور نوع من المقاومة التي يبدو أنها فاجأت هذا المحتل، بل فاجأت

كل العالم، بفعلها وبما قامت به، واجهها المحتل بوحشية غير مسبوقه وكأنه يريد أن يشعر الآخرين أيضاً وليس فقط الفلسطينيين، بل الآخر بصفة عامة بقدرته على شنّ حرب في أشنع صورها، كما نراها اليوم ويراهها كل العالم عبر الإعلام المجتمعي، وليس كالمعتاد. اليوم هي حرب من نوع آخر، حرب يتابعها الجميع في كل ركن من هذا العالم كل تفاصيلها وحيثياتها من قتل، وتهجير، وموت، وهدم منشآت ومنازل، وجامعات، ومستشفيات، كأنها أحداث قصة-رواية- فيلم ملطخة بدماء الفلسطيني من إخراج محتلّ إسرائيلي.

كما وأننا سَجَلْنَا، ولاحظنا جميعاً، هبة غير مسبوقه من العالم، في شكل تظاهرات خاصة بالجامعات، بالأساتذة، بالطلاب، في الدول العربية وحتى الأوروبية وأيضاً جامعات بأمريكا، لولا ذلك لكانّا نتحدث اليوم عن عالم يبرّر القتل ويبرّر الوحشية ويبرر الإبادة، باستثناء هؤلاء؛ لأن العالم في الجهة الأخرى -الرسمية والحكومية- معظمه يصطف إلى جانب القاتل وليس إلى جانب القتيل.

هو مشهد تراجيدي، بالمعنى اليوناني القديم، يعني هناك مشهد، هناك رقع تجري فيه الأحداث، وهناك مشاهدون على المباشر، ومتفرجون في مدرج بمسافات مختلفة من هذا المشهد، وهناك من لا يريد أن ينتهي هذا المشهد؛ لأسباب كثيرة منها الجيو سياسي، والمصالح الخاصة وغيرها، لكن الجانب المؤلم أو المأساوي في هذه التراجيديا، هو المتفرجون العرب، في حين أنه -وهذه قناعة- من هؤلاء العرب من أراد إسدال الستار على هذا المشهد، يعني وقف الحرب، وهذا معلوم ونقرأه بين سطور كل القراءات العلمية والسياسية والعسكرية وحتى الأمنية، التي برزت مع الانتفاضة الأخيرة، انتفاضة الأقصى، والتي نعيش أحداثها وآلامها ومخاضها العسير إلى يومنا هذا.

في السبعينيات أو الستينيات كان الصراع يسمّى الصراع العربي- الإسرائيلي، وهذا النعت جعل الرأي العام العربي والأوروبي والأمريكي ينظر إلى إسرائيل وكأنها الضعيفة المحاطة بـ (21) دولة، والمهددة في وجودها، وهناك إرادة لرميها في البحر. بعد ذلك، أصبح



الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي وكأن الفلسطيني جعل من القضية خاصة به فقط، وليس بكل العرب، ليتدبر أمره بنفسه في مواجهة العدو، وتقرير المصير. لكن اليوم، أصبح الصراع إسرائيلي مع كل جزء من الأجزاء الفلسطينية، بانفصال نسبي عن الأخرى، وكل نوع من الصراع فيه إحالة إلى مرحلة من مراحل القضية الفلسطينية.

كما أننا نشهد هذه الأيام ما يلفت للانتباه مع هذا الصراع، وهو أن الشباب والطلاب في العالم أجمع رفعوا العلم الفلسطيني، كما لم يرفع أي علم في العالم، وهذا الوعي المستجد قد يحدث تغييراً كبيراً لأنه مرتبط بجيل كامل، انه هذا الجيل الصاعد الذي سيحكم قريباً، طلبة سيحكمون سياسياً في الفترات القادمة، سيكون القرار السياسي بين أيديهم، سيحكمون بلدانهم سياسياً، سيقرون السلام الذي ينادون به الآن في الساحات العامة، وفي الشوارع، رافعين العلم الفلسطيني مناصرة للحق والعدالة واسترداد حقوق المظلوم ومحاسبة الظالم على ما فعله.

مع العلم أن الطالب الأوروبي أو الطالب الأمريكي ليس أكثر معرفة ولا وعياً ولا إحساساً بما يحدث، لكن الشباب العربي، وحتى الفئات الشعبية، محاصرة نوعاً ما؛ لأن حرية التعبير في الفضاءات العمومية شبه ممنوعة أو مراقبة، باعتبار -ضمنياً- أن الفضاء العام هو ملك للسلطة. كما أن فكرة الرأي العام في العالم العربي، بشكل عام، ليس له أهمية، لأنه لا يأخذ بعين الاعتبار، هو له وزنه ويؤثر في القرار السياسي في بلدان أخرى «ديمقراطية»، لكن في البلدان العربية المبدأ معروف «صح كما شئت، اصرخ كما شئت، وأنا أفعل ما أشاء». هي مسلمة عربية طرفاها الحاكم والمحكوم.

الملاحظ أيضاً أن المصطلحات في هذه الحرب قد تغيرت، فلا توجد تسمية بريئة، وهذا هو دور الإعلام المتراوح بين نشر الحقيقة وبين تزييفها لأغراض خاصة، ففي بعض القنوات الإعلامية يقال طوفان الأقصى، يقال الشهداء، يقال ارتقوا إلى مثواهم الأخير، وقنوات أخرى تضلل الحقيقة بأن لا شهداء مثلاً ولا قتلى، هو فرق متعمد ووليد سياسات

خاصة. فالتسميات والمصطلحات مهمة، بأن نقول مثلاً هناك احتلال، هناك قتلى، هناك مقاومة، لأن لذلك تأثير كبير على الناشئة مثلاً في معرفة الحقائق دون تزويرها، ما يخلق جيلاً بل أجيال عربية واعية بكل حيثيات القضية الفلسطينية كقضية عربية بدرجة أولى ودولية بدرجة ثانية.

## ثانياً: العلاقة بين فلسطين وتونس: ترابط أبدي تجاوز الرمز

كان الدعم الرسمي والشعبي للقضية الفلسطينية، على الأصعدة كافة، واضحاً لسنوات طوال، بما فيها السياسي والمالي والأكاديمي؛ إذ قدمت العديد من المنح الدراسية لأبناء فلسطين، بالإضافة إلى انخراط العديد من التونسيين في المقاومة الفلسطينية بمختلف فصائلها، كما أنّ الدولة التونسية عملت على تناول القضية الفلسطينية وتدريسها في المناهج الدراسية التونسية.

على اعتبار أنّ أغلب الدراسات تؤكد بأنّ الاندماج في المجتمع يمكن أن يتحقق عندما توفر الدولة المضيئة التسهيلات للحصول على مستوى معيشي يلبي مطالبه الاجتماعية والثقافية، وعندما يتمكن الاسهام في اقتصاد الدولة المضيئة بما يتلاءم مع ثقافته ومهاراته (أبو جابر، 2002، ص: 130).

وتتضح لنا طبيعة العلاقة بين الدولة التونسية والقيادة الفلسطينية من خلال فتح تونس أبوابها لمنظمة التحرير الفلسطينية، بعد أن فرض عليها الخروج من بيروت، وكان لحفاوة الاستقبال الرسمي والشعبي أثر كبير في تغيير نفوس الفلسطينيين وعائلاتهم مما وجدوه في نفوس التونسيين من حب للقضية الفلسطينية. ولا تزال صورة الاستقبال في ذاكرة الفلسطيني ولم يشعر أحد من الفلسطينيين، منذ قدومه إلى تونس، بأي ضغوطات من قبل الدولة؛ فقد عملت على منح كل التسهيلات للفلسطيني، وزادت اللحمة بين الفلسطيني والتونسي حينما حطت الغارة الإسرائيلية في حمام الشط، لتنفيذ عملياتها العسكرية على مقر منظمة التحرير الفلسطينية، ما أدى إلى استشهاد عدد من المقاتلين الفلسطينيين والتونسيين



الذين كانوا يحرصون المنظمة آنذاك.

ولم يتأخر رد الفعل التونسي عن التحرك بقوة على المستويين السياسي والدبلوماسي، حيث أحدث واقعاً كبيراً بالمنتظم الأممي، وحقق أول إدانة صريحة في مجلس الأمن لإسرائيل، كان لها الأثر الملائم على صعيد تفعيل القضية الفلسطينية، وحثّ الدول الراعية على إقامة أرضية للتفاوض الفلسطيني الإسرائيلي (فرج، 2007، ص: 25).

مدينة حمام الشط، تلك المدينة التونسية الهادئة التي تقع في الضاحية الجنوبية للعاصمة على بعد حوالي (22) كيلومتراً، ترقد اليوم بها جثامين فلسطينيين وتونسيين في مقبرة خاصة، وتمتزج أرضها بدمائهم إلى الأبد، نتجت عن أعنف قصف تعرضت له تونس في تاريخها من طرف طيران أجنبي. يعود تاريخ الحادثة إلى يوم الثلاثاء 1 أكتوبر/ تشرين الأول من سنة 1985، عندما كانت القيادة العامة لمنظمة التحرير الفلسطينية، التي أجبرت على النزوح من بيروت باتجاه تونس عقب اجتياح إسرائيل سنة 1982، تستعد لعقد اجتماع بإشراف الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات. إذ تمكنت المخابرات الإسرائيلية، التي قرّرت تعقب القيادات الفلسطينية التي استقرت في تونس، بطريقتها الخاصة، من رصد هذا الاجتماع ومعرفة تفاصيله كافة، ولذلك قررت مهاجمته؛ بهدف القضاء على قيادات المنظمة وعلى رأسهم رئيسها ياسر عرفات، إلا أنّ قرار تأجيل الاجتماع أفضل خطتها.

هكذا، فإنّه يصعب الجزم بتميّز التزام مواطني بلد عربي ما بالقضية الفلسطينية أكثر من مواطني بلد عربي آخر. فحسب الاستطلاع السنوي لسنة 2023 للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، فالرأي العام العربي شبه متوافق بنسبة 76% على أنّ القضية الفلسطينية هي قضية كل العرب وليست قضية الفلسطينيين فقط، وهو موقف الرأي العام التونسي بزيادة 10% عن المعدّل العربي أي بنسبة 86%. كما يرفض 84% من الرأي العام العربي اعتراف بلدانهم بإسرائيل، لكن يتعزّز رفض التونسيين بزيادة عن المعدل العام أيضاً ليلبلغ 90% (عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، تونس، في علاقة بقضايا الرأي

العام وعملية الاستطلاع السنوي لسنة 2023).

إنه تقارب وليس تمييز، هو توافق وليس تعارض، لكن تبقى العوامل الكامنة وراء ذلك، سياسية أو مجتمعية أو لها صلة بالمصالح الخاصة لبلد دون غيره، نحن أمام قضية عربية فلسطينية، لكن دولية بامتياز تدار بعقول شبابية طلابية، مكتسحة للميدان، وتنادي بالسلام لغزة، لفلسطين ولكل العالم بل للإنسانية جمعاء.

### ثالثاً: القدس في مناهج التعليم ما قبل الجامعي: حضور يقتضي التعزيز والتحيين

تشكل المدرسة أو المعهد الحجر الأساس في بناء شخصية الطفل والمراهق والشباب، من خلال برامجها ومناهجها التعليمية، بما تشتمل عليه من منطلقات وتسعى إلى تحقيقه من أهداف، في بيئة اجتماعية وتربوية مناسبة لنمو الفرد نفسياً واجتماعياً ومعرفياً، فلا أحد يستطيع تجاوز أهمية دور المدرسة في بناء شخصية الطفل والفرد والطالب والمراهق، بل المتعلم عموماً.

فتعرّف المدرسة على أنها تلك الخلية الأساسية في النسيج التربوي وهيكلًا يبدأ غوجيا قائماً بذاته، وهي تعمل كذلك على المحافظة على الذاكرة التربوية وإحيائها وتعريف الناشئة بها، إضافة على وظائف التربية والتعليم والتأهيل.

إنها بناء أساسي من أبنية المجتمع وأعمدته أو جدها لتقوم بتربية أبنائه وتنشئتهم وصبغهم بصبغة مستظلة ومسترسدة بالفلسفة، وبالنظم التي رسمها وحددها بدقة متناهية. وتتأثر بكل كبيرة وصغيرة تجري في هذا المجتمع وتخضع للدوافع والمواقف السائدة فيه والمسيرة له (ابراهيم، 1996، ص: 11)، وكذلك تتأثر بكل ما يحدث على المستوى الدولي والعالمي.

فهي في وضع تمثل للمجتمع، ولهذا فعلاقتها مع النظام الاجتماعي وقوانين المجتمع وثيقة الصلة، شديدة الارتباط وتظهر هذه العلاقة في تعاون الأسرة مع المدرسة وبهذا تصبح المدرسة مركز إشعاع ثقافي و تثقيفي في مجتمعها المحدود والمجتمع الأكبر من حولها. كما



تصبح المدرسة مركزاً أساسياً لتنمية المجتمع وتقدمه وتطوره (ابراهيم، 1996، ص: 12)، وحتى إمامه بكل ما يحدث من حوله أمنياً وسياسياً، كيفية مساندته وكيفية ترجمة إنسانيته في قوانين وسياسات، أو حتى في شكل برامج ومناهج تعليمية تعمل على خلق جيل واعٍ بكل ما يحدث في العالم، ليكون واعياً مبادراً وحاملاً لراية السلام ومساندة المظلوم أمام الطعن في الظالم ووصمه بجرائمه المتتالية في حق الإنسان والإنسانية.

والمدرسة، بالتالي، الأداة والآلة والمكان التي بواسطتها ينتقل الفرد من حياة التمرکز حول الذات إلى حياة التمرکز حول الجماعة. إنها الوسيلة التي يصبح من خلالها الفرد إنساناً اجتماعياً وعضواً عاملاً وفاعلاً في المجتمع (ابراهيم، 1996، ص: 13).

وعليه، فإن المدرسة التونسية أو المعاهد التونسية، كانت ولا زالت، حريصة من خلال مناهجها التعليمية على إنشاء جيل -بل أجيال- واعية مؤمنة بالقضايا الإنسانية، متمتعة بالحقوق، ملتزمة بالواجبات، راعية للأخر الذي يحتاجها في إطار القانون، حاملة رسالة سلام دائم على المستوى الوطني أو الدولي. وفي ذات السياق، معلوم أن القضية الفلسطينية تحتل حيزاً مهماً في وجدان التونسيين وتربطهم بها صلة قومية ودينية متينة، يشدد هذا القرب ويتوهج ويقوى، كلما تجدد العدوان الإسرائيلي على هذه المنطقة العربية المحتلة، ذات المقام المقدس الجليل في النفوس والأذهان التونسية وكذا العربية.

فالتعدي على الحق الفلسطيني لا يقتصر على العدوان العسكري الذي بلغ ذروته بعيد عملية طوفان الأقصى، إنما يتخطى ذلك في فترات التهدة إلى ألوان من التطبيع، فبالآلة الحربية يقتل الصهاينة الأطفال والنساء والشيوخ والفتيان وكذلك تهدم الجامعات والمباني والمؤسسات والمدارس والمستشفيات، وبالتطبيع يعدم المحتل الذاكرة وكلّ توك إلى التحرر والثأر واسترداد الحقوق المسلوقة أمام صمت عربيٍ مخجل.

ولا شك في أن أجساد الفلسطينيين وأرواحهم في أمس الحاجة إلى سواعدنا وعقولنا وأموالنا ومهاراتنا مساعدةً وإسعافاً وإغاثةً، لكن ذاكرة الحق الفلسطيني لا تقل حاجة

إلى الوقاية من التلف والتزييف والتضليل، وذاك أضعف الإيمان، فالنسيان آفة العلم وهو كذلك آفة الحقّ المسلوب، فالذاكرة الجماعية الفلسطينية تصبح ذاكرة جماعية عربية. ذلك أنّ الحقّ يحتاج إلى التوثيق والتسجيل في الكتب والمجلات، ويقتضي تحويله إلى مشغل ثابت قارّ في قاعات الدرس ومدارج المعاهد وكذا الجامعات، وهو ما يجعلنا هنا نتساءل عن مكانة القضية الفلسطينية في البرامج التعليميّة في تونس، منزلة القدس اليوم في المناهج والبرامج التعليميّة.

لقد حظيت القضية الفلسطينية منذ النكبة سنة 1948 باهتمام كلّ شعوب الوطن العربي، واعتبرت قضيتهم المركزية، كما شكّلت أولوية في خطاباتهم السياسيّة والرسمية، فكان من الطبيعي أن تواكب البرامج التعليميّة هذه التوجهات، ويقع تناول هذه المسألة ضمن برامج المواد الاجتماعيّة وبصفة خاصة مادة التاريخ، وقد اعتنت البرامج الرسميّة والكتب المدرسيّة التونسية في هذا السياق، بهذه المسألة ونزّلتها في إطار نضالات الشعوب المستعمرة من أجل التحرر والانعقاد.

فالمحنة الفلسطينيّة والمقاومة يمكن أن يكون لها حضور في دروس التربية التشكيليّة، من خلال الصور الجادّة والكاريكاتوريّة، ولا شكّ في أنّ مادّة العربيّة كفيلة كذلك باستيعاب هذه المسألة القوميّة والإنسانيّة، من خلال نصوص من أجناس أدبيّة مختلفة ومتنوعة، كما يمكن تكييف نوادي الأدب والشعر والإبداع، بما يجعلها حاضنة للقضيّة، لكن لا بدّ أن نعترف بأنّ درس التاريخ يظلّ الأقدر على إبلاغ الرسالة وإبلاغ القضية بكلّ تفاصيلها.



صورة رقم (1):

لمحة عن مبادرات توعوية للتلاميذ في المؤسسات التربوية، بمناسبة العودة المدرسية للسنة الدراسية

(2024-2025)



صورة رقم (2):

لمحة عن مبادرات توعوية للتلاميذ في المؤسسات التربوية والتثقيفية-التنشيطية،

بمناسبة اختتام السنة الدراسية (2023-2024)

كما أنه تمّ، في المؤسسات التعليمية ما قبل الجامعية في البلاد التونسية، معالجة القضية الفلسطينية معالجة نقدية علمية، وهو ما لا يتعارض مع المواقف المبدئية المتصلة بالانحياز الصريح والمعلن للحق الفلسطيني، ذلك أنّ حضور القضية الفلسطينية في البرامج الرسمية لمادة التاريخ مثلاً يستهدف جملة من القدرات التي تساهم في تعزيز الوعي بالقضية وأهميتها التاريخية والسياسية، ويمكن المتعلمين (التلاميذ) من اكتساب معارف تتعلّق بالصّراع الصهيوني - الفلسطيني وتأثيره في المنطقة والعالم. إضافة إلى ذلك الهدف الضمني، وهو التشجيع على تنمية التفكير النقدي والنقاشات البناءة حول حقوق الإنسان بصفة عامة، والعدالة الاجتماعية، وتعزيز الوعي السياسي لدى الناشئة بقضايا العصر، وأهمها القضية الفلسطينية، كقضية عربية ذات أولوية في التشخيص، وتميرها للأجيال جيلاً بعد جيل.

وعلى الرّغم من أنّ هذه البرامج والمناهج التعليمية صيغت في عهد النظام البورقيبي والنوفمبري (نظام الرئيس بن علي ما قبل أحداث 2011)، فلا يمكن الحديث عن وجود تطبيع في البرامج التعليمية التونسية، فالتسلسل الزمني للقضية وتحليل الأحداث والبحث في جذورها، قد تمّ وفق منهجية علمية، اتّسمت بالموضوعية والنزاهة في إطار معرفة مدرسية خاضعة للنقل التعلّمي، تراعي عدّة جوانب، أهمها: القدرات المستهدفة بالتدريس، مستوى المتعلّمين، ملامح المتخرج وغايات النظام التربوي التونسي، ومؤكد أنها تختلف عن المعرفة الأكاديمية المفتوحة والمحينة، لكنّها تبقى في كل الأحوال بعيدة كلّ البعد عن شبهة التطبيع.

منذ 2011 إلى اليوم، أي منذ تاريخ اندلاع الثورة التونسية في كانون ثاني 2011، نؤكد بأنّ برامج التاريخ المعمول بها حالياً تمّت صياغتها في عهد النظام السابق (العهد النوفمبري)، مع بعض التحويرات الطفيفة في إطار ما يسمّى بتخفيف البرامج، ولم تتم مراجعتها على الرغم من مرور أكثر من 10 سنوات على اندلاع الثورة، باستثناء بعض التعديلات الجزئية التي أدخلت على هذه البرامج، فرضتها جائحة كوفيد 19 (كورونا)، والتي تواصل العمل بها إلى حد الآن في إطار ما يسمّى منذ سبتمبر / أيلول 2021 بـ«الصيغة الخاصة»، وتمثلت هذه التعديلات في حذف بعض الدروس من البرامج الرسمية، لكن هذه العملية لم تؤثر في



مسألة تناول القضية الفلسطينية وتواتر الدروس الخاصة بها ضمن هذه البرمجة.

خلافاً لذلك، ما يذكر بكل حيادية هو أنّ تناول القضية الفلسطينية يشوبه بعض التقصير الكمي والنوعي والمهني أحياناً، فهي تُدرّس في مادة التاريخ بالنسبة إلى ثلاثة مستويات فقط تمّ المرحلتين الإعدادية والثانوية.

فالمستوى الأول، وهو في السنة التاسعة من التعليم الأساسي، تحديداً في المحور الثاني، الذي يتناول بالدرس أهم التطورات التي عرفها العالم والبلاد التونسية، خلال الفترة المعاصرة، حيث تدرج القضية الفلسطينية في الدرس الثالث ضمن محور «العالم بعد الحرب العالمية الثانية»، وتأتي مباشرة بعد أن يتعرض التلميذ إلى درس تحرر الشعوب المستعمرة، كما تنصّ التوضيحات على دور البرامج في شأن هذا الدرس على ضرورة الإشارة في المقدمة إلى «جذور القضية الفلسطينية»، ثم يتمّ التطرق فيما بعد إلى «المراحل الكبرى من 1945 إلى اتفاقية أوسلو وذلك بالاعتماد على سلم زمني، علماً بأنّ التطرق إلى المسألة يعني أن العملية التعليمية مغلقة تفرض على الأستاذ التقيّد بها بدون زيادة أو نقصان.

أمّا المستوى الثاني، فهو الذي يتصل بالسنوات الثالثة ثانوي (شعب علمية)، في إطار دراسة أزمت القرن العشرين وتحولاته، إذ تردّ القضية الفلسطينية في الدرس الرابع والأخير من البرنامج، وتنصّ التوضيحات على التّركيز على «الأطوار الكبرى من الانتداب البريطاني إلى اتفاقية أوسلو».

العملية التعليمية، بالنسبة لهذا المستوى، مفتوحة تعطي مجالاً للمدرّس كي يتصرف في المحتوى مع التّركيز على الأطوار. لكن المؤسف هنا أنّ هذا الدرس لا يتناوله إلاّ قلة من المدرسين، ممّن يحرصون على إتمام البرنامج الرسمي في الآجال، باعتباره الدرس الأخير في البرنامج.

في حين أنّ المستوى الثالث، والذي يخصّ السنوات الرابعة ثانوي (شعبة الآداب)، فتدرّس القضية الفلسطينية ضمن تاريخ العالم المعاصر بعد 1945، محور «تحرّر الشعوب

المستعمرة» في الدرس الثالث، وتنصّ التوضيحات المتعلقة بهذا الدرس على ضرورة الإشارة إلى «جذور القضية الفلسطينية مع التركيز على «المراحل الكبرى من الانتداب إلى اتفاقية أوسلو.

هكذا، فإنّ القضية الفلسطينية تُدرّس في البلاد التونسية ضمن نتائج الحرب العالمية الأولى أو في علاقة بمحور تحرر الشعوب المستعمرة من أجل الاستقلال، ويتمّ التركيز فيها بالخصوص على مسألتي الجذور والأطوار والمنعرج الذي اتّخذته القضية بعد الحرب العالميّة الثانية.

كما أنّ البرامج الرسمية عموماً، لا تركّز كثيراً على القضية الفلسطينية، وتدرّس في مادّة التاريخ بالنسبة إلى ثلاثة (03) مستويات فقط همّ المرحلتين الإعدادية والثانويّة.

عموماً، يمكننا التأكيد على أنّ البرامج الرسمية لا تركّز كثيراً على الموضوع الفلسطيني، خاصة بعد حذف المحور المتعلق بتاريخ المشرق العربي، الذي يحيل مباشرة على جذور هذه القضية، كذلك على الرغم من التشابه بين برنامجي شعبيّ الآداب والاقتصاد (مع فارق في عدد حصص تدريس المادة) يعنى تلاميذ هذه الشّعبة من دراسة هذه المسألة، في الوقت الذي سجّلت فيه القضية الفلسطينية حضورها المهم واللافت للانتباه في الثورة التونسية، من خلال رفع العلم الفلسطيني في المسيرات الشعبية والشعارات المرفوعة، التي تعكس تبني الرأي العام التونسي للقضية الفلسطينية، ومساندته لها وتعاطفه معها، بالإضافة إلى حجم حضور القضية في الخطاب الرسمي بعد الثورة؛ لأنّ الطريق إلى فلسطين يمرّ حتماً عبر التحوّل الديمقراطي في أغلب الدول العربية؛ نظراً للعلاقة المتلازمة بين التطبيع والأنظمة المستبدّة، وتلقّي الدعم من جميع أحرار العالم.

كما أنّ القضية الفلسطينية موجودة في الامتحانات الوطنية؛ لأنّ إدراجها يساهم في تعزيز الفهم والوعي السياسي والتاريخي لهذه المسألة، كما يعكس التزام المنظومة التربويّة التونسيّة بتوفير تعليم شامل يتناول القضايا الدوليّة الهامّة. كما أنّ طرح مواضيع همّ هذه القضية في امتحان وطني من شأنه أن يعزز الوعي بأهمية هذه القضية وتحدياتها الراهنة والمستقبلية.



فبين سنة 1998 وسنة 2023 طرحت القضية الفلسطينية أربع مرّات في امتحان البكالوريا (1998 بالنسبة لشعبتي الآداب والاقتصاد والتصرف، 2012 و2018 و2022 بالنسبة لشعبة الآداب)، وكثيراً ما تثير المواضيع المطروحة جدلاً في صفوف الأساتذة نظراً لحساسية المسألة.

ذلك أنّه بالارتقاء في هذه الامتحانات الوطنية يكون التوجه للصفوف الجامعية، ليكون التلميذ آنذاك مشروع طالب جامعي واعٍ ومهتم بقضايا مهمّة وعربية كالقضية الفلسطينية، وما مرّت به من مراحل وتحديات إلى حد يومنا هذا.

لكن في السنوات الأخيرة، أصبح هذا الحضور يقتصر على امتحان البكالوريا فقط بالنسبة إلى شعبة الآداب، بعد أن تمّ حذف مادتي التاريخ والجغرافيا من مناظرة الدخول إلى المعاهد النموذجية بالنسبة إلى تلاميذ السنوات التاسعة أساسي.

هكذا فإنّ وجود القضية الفلسطينية في المناهج والبرامج التعليمية التونسية هو حتمية تعليمية منهجية منذ القدم، وبرغم تغير الأنظمة السياسية، ورغم وجود عدّة تحولات سياسية عاشتها البلاد، جاءت محمّلة بعدّة تغيرات جذرية في المناهج العامة لسير القطاعات الكبرى، فإنّ مسألة إدراج القضية الفلسطينية والقدس في المناهج التعليمية، كانت تلك المسألة التي لا ولم ولن تتغيّر ولا تحذف، لكن هو وجود ينقصه التحيين، هو وجود يتطلب أهمية أكبر من خلال الترفيع في ساعات تدريس محور القضية الفلسطينية مثلاً، هو إدراج للقضية يتطلب منهاجاً واضحاً محايداً وموضوعياً في طرحه؛ لأنها تمرّر إلى ناشئة ستحمل القضية، اليوم وغداً، وستعمل على تمريرها للأجيال اللاحقة لها، هي قضية فلسطينية، عربية ودولية-إنسانية، تتطلب الإيمان بها قلباً وقالباً، ثمّ تمريرها، جيلاً بعد جيل. لذا، يجب تحيينها في مناهج التعليم والبرامج التعليمية اليوم.

## الخاتمة

إنّ دعم الدولة التونسية وشعبها المتواصل للقضية الفلسطينية قد أعطى صورة مشرفة لشعب يتطلع للكرامة والانعقاد، وهو ما يعكس وجود انسجام بين الجانبين الرسمي

والشعبي في مناصرة حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته وتحرير أراضيه كافة من الاحتلال، هذا الدعم يجب أن يترجم في أقرب وقت إلى إجراءات عملية، من بينها: تمرير مشروع «تجريم التطبيع»، وضرورة تعزيز إدراج القضية الفلسطينية في برامج التاريخ وبقية المواد الاجتماعية والإنسانية كالتربية المدنية، والفلسفة أيضاً. فذلك هو السبيل الأمثل حتى يتمكن المتعلمون من إدراك معنى الظلم والقهر الذي يتعرض له الشعب الفلسطيني، وهذا من شأنه أن ينمي لديهم التشبث بقيم العدالة والمساواة، ويشجعهم على المشاركة الفعالة في المناقشات السياسية، ويطوّر وعيهم التاريخي والسياسي، بدل اللامبالاة المجتمعية.

ثم إن التزام تونس بدعم القضية الفلسطينية، وتعزيز الوعي الثقافي والتاريخي للأجيال القادمة، من شأنه أن يولد لديها الشعور بالمسؤولية تجاه هذه القضية، مما يساهم في تشكيل جيلٍ واعٍ ومستعد لتحمل دور إيجابي في بناء عالم أفضل وأكثر عدالة.

وحول تطوير منهجية تناول القضية الفلسطينية، يجب وقف التركيز على الجانب الكرونولوجي في تدريس القضية فقط (التركيز على الأطوار والمراحل)، فهو لا يشجع كثيراً المتعلمين على البحث والتفكير النقدي حول الصراع الإسرائيلي الفلسطيني وتداعياته، لذا يتعين على البرامج مستقبلاً، الإلمام بمختلف الجوانب التاريخية والسياسية والاجتماعية للقضية، مما يساعد الناشئة على تطوير مهارات البحث والتحليل وفهم القضايا الدولية بشكل أفضل.

كما يمكن الإقرار بأن حضور القضية الفلسطينية في برامج التاريخ بالبلاد التونسية يعكس التزام المنظومة التربوية التونسية بمعالجة القضايا الإنسانية العادلة، وهذا من شأنه أن يدعم اهتمام الناشئة بالأحداث التاريخية والسياسية الكبرى في العالم، ويوفر الفرصة للمتعلمين لدراسة هذا الصراع وفهمه المعقد، ويعزز مشاركتهم المستقبلية في تحقيق العدالة والسلم في المنطقة وفي العالم.

ومن المهم أيضاً، ونحن بصدد مراجعة البرامج التعليمية، أن نطوّر الجهود في هذا الاتجاه لضمان حضور القضية الفلسطينية في برامج التاريخ بشكل أنسب في جميع المستويات الدراسية.



## توصيات البحث

هكذا، يخلص بحثنا إلى مجموعة توصيات، ارتأينا بأن اتباعها وتطبيقها سيكون ذو أهمية كبيرة لمزيد إدراج القدس والقضية الفلسطينية، بكل أطوارها ومراحلها، في برامج ومناهج التعليم ما قبل الجامعي في البلاد التونسية، وربّما ذات التمشّي يطبّق في باقي الدول العربية، لأنّ بتشابك المناهج التعليمية وتمائلها وبتشابك الآراء والمواقف، نكون قد حقّقنا الهدف الأول جرّاء هذه الحرب، وهو خلق ناشئة مؤمنة بالقضية، وحاملة لرسالة القدس للعربيّ أينما كان؛ فالقدس يجب أن تكون محميّة بنا حامية لنا.

وهذه التوصيات هي كالآتي:

- توحيد مقررات التربية على المواطنة في علاقة بالقضية الفلسطينية كقضية أمة بأكملها، وليست قضية دولة بعينها، في كل الدول العربية.
- تقنين مسألة وجود القضية الفلسطينية في مناهج التعليم والتربية.
- العمل، مع كل الناشئة، على مزيد توعيتها بالقضية الفلسطينية، كل تفاصيلها وحيثياتها، منذ 1948 إلى يومنا هذا بعد طوفان الأقصى 7 أكتوبر 2023.
- ضرورة تحيين المعطيات المتعلقة بالقضية الفلسطينية، حتّى لا تقف عند حدود بعض الدراسات أو المواقع على الإعلام المجتمعي.
- ضرورة الأخذ بعين الاعتبار المستجدات العالمية والإقليمية؛ لأنه، وبعد مرور سنوات عديدة على إبرامها، بدأت تبرز التدايعات السلبية لهذه الاتفاقية على الفلسطينيين وعلى السّلم في المنطقة ككلّ. ذلك أنّ مسألة التّحيين هذه لا تممّ القضية الفلسطينية فحسب بل كلّ برنامج التّاريخ بدون استثناء، فمن غير المعقول أن يتوقف تاريخ تونس المعاصر مثلاً عند حدود سنة 1987، وتاريخ العالم عند حدود نهاية الحرب الباردة وانحيار الاتحاد السوفياتي سنة 1990.
- على اعتبار أنّ المظاهرات الداعمة لغزة في الفترة الأخيرة كان لها دور أساسي في

الدفع نحو مراجعة حضور القضية الفلسطينية، كمّياً ونوعياً، في المناهج والبرامج التعليمية، فيجب تحيين البرامج والمناهج التعليمية؛ لأننا أمام مرحلة تغيير جذري في أطوار القضية الفلسطينية، التي عادت بقوة إلى الواجهة الدولية.

– إن اختراق اللّوبي الصهيوني اليوم لوسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي وتبريره للقتل اليومي للأبرياء وتدنيسه للمقدّسات، جعل الناس، وخاصة التلاميذ، ينشون أكثر من أي وقت مضى في تاريخ القضية وفي جذورها وفي أسباب الصّراع العربي الصّهيوني، ويطرحون تساؤلات لن يجدوا الإجابة عنها إلا في دروس التاريخ، المؤهّلة أكثر من غيرها، للقيام بهذه المهمّة، فلهذا يجب أن تكون هناك مراجعة جذرية لما يقدّم من برامج تعليمية في مادة التاريخ ذات صلة بالقضية الفلسطينية وبكيفية تدريسها، من خلال المحتوى والساعات المخصصة للمحور ومنهج وبيداغوجيا تلقين الناشئة.

– التأكيد دائما مع الناشئة على أن طوفان الأقصى (2023) قد ساهم في التذكير بمركزيّة القضية بالنسبة للتونسيين، فهي حاضرة لدى مختلف الأجيال، وخاصة منهم الشباب الذي برهن على أن فلسطين قضيته أيضاً، وليست قضيّة الشعب الفلسطيني فحسب، ومن ثمّ يصبح التّعامل مع الكيان الصهيوني بوصفه كياناً محتلاً مستحيلاً، والتّطبيع معه أمراً مرفوضاً وغير مقبول على الإطلاق.



## قائمة المراجع والمصادر

- إبراهيم، ناصر. (1996). علم الاجتماع التربوي، الطبعة الثانية، بيروت: دار الجيل، ص: 11، 12، 13.
- أبو جابر، إبراهيم. (2002). مستقبل اللاجئين الفلسطينيين وفلسطين الشتات. عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، ص. 130.
- بلقاسم، نور الدين. (2015). «الإدماج والاندماج المفهوم والدلالات والشروط الموضوعية». في «الندوة العلمية الدولية الإدماج والاندماج الرهانات والاستراتيجيات والمرجعيات، منصة المنهل الالكترونية، ص: 6.
- بن فرج، المنصف. (2007). ملحمة النضال التونسي الفلسطيني: الدولة الفلسطينية من خلال الغارة الإسرائيلية على حمام الشط. تونس: مطبعة فنري، مركز البحوث والدراسات والتوثيق والإعلام حول المرأة (الكريديف)، ص. 25.
- الجبوري، فحطان عدنان أحمد. (2008). قضية اللاجئين والنازحين في الاتفاقات الفلسطينية- رؤية تحليلية. مجلة مركز الدراسات الفلسطينية - جامعة بغداد. العدد (01)، ص: 37-53.
- الجويلي، محمد. (1992). الهوية والاندماج. تونس: جامعة تونس، الطبعة الأولى، ص: 23.
- دكروب، محمد حسين. (1984). الانثروبولوجيا: الذاكرة والمعاش. بيروت: معهد الإنماء العربي، ص: 120.
- القلقيلي، عبد الفتاح. (2004). الأرض في الذاكرة الفلسطينية. فلسطين: المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين بديل، ص: 1.
- ياسين، مصطفى عدنان، وعطوان، فنار. (2010). التهجير القسري والأمن الإنساني: دراسة اجتماعية للأسرة العراقية المهجرة إلى سوريا. مجلة دراسات اجتماعية تصدر عن بيت الحكمة. العدد 23. ص: 6-43.



لوحة الحمام يطير - من أعمال الفنان اسماعيل شموط